

الدورة الخامسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الاسلامي

ماي 2015، أنقرة – تركيا 12-14

التقرير الختامي

نظم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (IDB) الدورة الخامسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) بتاريخ 12-14 ماي 2015 بأنقرة، تركيا.

لائحة المشاركين مدرجة في المرفقات الواردة في هذه الوثيقة.

بنود جدول أعمال الدورة الخامسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي هي كالتالي:

- الجلسة الافتتاحية.
- أنشطة OIC- StatCom المنفذة والمخطط تنفيذها.
- تحديث مكاتب الإحصاء الوطنية بالبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي عن طريق تطبيق نهج ابتكارية والاستخدام الفعال لقنوات الاتصال البديلة في عملية نقل الإحصاءات الرسمية.
- نظم مراقبة و تقييم الإحصاءات الرسمية (تقييم الأقران) نحو نظم احصاءات وطنية أكثر كفاءة.
- للإحصاءات الرسمية نحو نظام إحصائي وطني فعال أكثر كفاءة
- الأولويات الاستراتيجية ل " الإجراءات الوطنية لحث مكاتب الإحصاء الوطنية على اتباع جدول الأعمال التنموي لمرحلة ما بعد 2015.
- المناقشات المفتوحة والجلسة الختامية.

1 - الجلسة الافتتاحية

بعد تلاوة آيات من القرآن الكريم، إفتتحت الدورة الخامسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في 12 مايو 2015 بكلمة ترحيبية من السيد السفير كولاكليكايا أعقبها رسالة السيد عبد الله البتيل، المدير العام لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (مصلحة الإحصاءات العامة) بالمملكة العربية السعودية. واستمرت الدورة بكلمات ترحيب ألقاها كل من السيد جاهنغير كازانوف نيابة عن فخامة السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والسيد عبد اللطيف بيلو، مدير قسم الأبحاث الاقتصادية وإدارة السياسة بالبنك الإسلامي للتنمية. كما ألقى السيد محمد عاكف الألباي رسالة المكتب التنسيقي للكومسيك.

وفي خطابه الافتتاحي، أشاد المدير العام لمركز أنقرة، معالي السفير السيد كولاكليكاوا بالدور الهام لمكاتب الإحصاء الوطنية في إنجاح المشاريع التي أجريت ورحب بشعور الدول بملكيتها لهذه المشاريع والتزام أصحاب المصلحة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار رؤية اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2020، كما نوه بالعمل الجاد والاتصالات الآنية والمتواصلة و تفاعل الأعضاء فيما بينهم . وختم السفير كولاكليكايا كلمته مؤكدا على ضرورة إشراك المكاتب الإحصائية الوطنية (NSS) في المناقشات التي أجريت مؤخرا بشأن جدول أعمال التنمية الخاص بفترة ما بعد سنة 2015 من خلال تحديد الأولويات الاستراتيجية للإجراءات الوطنية والتي تتمثل في تحديث الأنظمة الإحصائية الوطنية (NSSs) والمساهمة في مبادرة " نظم المراقبة و التقييم " (تقييم الأقران) المتعلقة بالإحصاءات الرسمية لصالح المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وشكر المتحدثون منظمي الدورة الخامسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وهم : مركز أنقرة و البنك الإسلامي للتنمية، على كرم ضيافهم و على أنشطة بناء القدرات العديدة

لتي تم تنفيذها بنجاح و المضطلع بها منذ الدورة الرابعة المنعقدة في 21-23 أبريل 2014،
بأنقرة، تركيا.

وسلط المتحدثين الضوء على أهمية الأطر الملائمة لبناء ودعم القدرات الإحصائية الوطنية للمكاتب الإحصائية الوطنية و ذلك لتمكينها من إنتاج إحصاءات وطنية أفضل من أجل سياسات واستراتيجيات إنمائية وطنية أفضل. وفي كلماتهم، أثنى المتحدثون كذلك على دور المكاتب الإحصائية الوطنية في اتخاذ نهج وأولويات ومبادرات جديدة في رصد وتقييم أداء الأنظمة الإحصائية الوطنية بهدف تبنيها جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015. و ركز المتحدثون أيضا على العمل المتواصل للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي سعيا منها لتطوير مجموعة أساسية من إحصاءات المنتجات المالية الإسلامية، بما في ذلك الوقف والزكاة.

ومن جهة أخرى، أكد المتحدثون على الحاجة إلى التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز الكفاءة في جمع البيانات، كما توجهوا بالشكر لمكتب أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية رئيسا، جمهورية أندونيسيا وجمهورية السودان نائبين للرئيس، وجمهورية السنغال مقررا، على مساهماتهم القيمة في إنجاح الدورات الأربع الأولى للجنة.

كما تم بعد ذلك انتخاب أعضاء مجلس الإدارة حيث انتخبت أندونيسيا (رئيسا) والكويت والسنغال (نائب الرئيس) وفلسطين (مقررا) لفترة السنتين 2015 و2016.

2- أنشطة OIC- StatCom المنفذة والمخطط تنفيذها

استمع المشاركون، خلال جلسة "أنشطة OIC- StatCom المنفذة و المخطط تنفيذها"، في عرض مجمع، للمواضيع التالية.

• لمحة عامة عن أنشطة أمانة STATCOM-OIC منذ الدورة الرابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي OIC- STATCOM

• تعزيز القدرات الوطنية في مجال إحصاءات الفقر بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (028 -SESRIC-2013 و 016-SESRIC-2014)

• تحسين القدرات الإحصائية لقطاع السياحة في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والخليج لمنظمة التعاون الإسلامي (111-SESRIC-2013)

• برنامج منظمة التعاون الإسلامي لإصدار شهادات لاعتماد الإحصاءات الرسمية (OIC-CPOS)

• دمج "أسئلة المسوح في التبغ" (TQS) في الاستطلاعات الوطنية بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

• إحصاءات المصرفية الإسلامية (IBFStat)

وقدم مدير قسم الإحصاءات و المعلومات بمركز أنقرة ، السيد حسين هاكان إريتلي ، عرضا يكشف فيه عن الأنشطة والمبادرات المنفذة بناء على قرارات الدورة الرابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وكذا المشاريع والبرامج المقرر إنجازها.

وقد تم تقديم مشروع مركز أنقرة تحت عنوان " تعزيز القدرات الوطنية في مجال إحصاءات الفقر للبلدان الأعضاء في الكومسيك -المرحلة الثانية " للحضور. وقد حصل هذا المشروع، للمرة الثانية، على الدعم المالي للكومسيك من بين 17 مشروعا نهائيا مدرجا لنيل المنح لسنة 2015. وتم إطلاع المندوبين كذلك على تقرير "قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" باعتباره واحدا من النتائج الرئيسية للمرحلة الأولى للمشروع. و يتمثل الهدف العام للمرحلة الثانية من المشروع في بناء وتعزيز القدرات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في مجال تجميع و إنتاج ونشر إحصاءات الفقر، و

المساهمة بذلك في إغناء النظم الإحصائية الوطنية . و سيتم تنفيذ هذا المشروع من خلال إجراء سلسلة من حوالي 10 برامج تدريب وبناء القدرات على المدى القصير بالإضافة إلى تنظيم حلقة عمل تدريبية شاملة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. كما تم تحديد أنشطة المرحلة الثانية استنادا إلى نتائج مشروع عام 2014.

و أعرب مركز أنقرة عن حماسه للدفع بالمشروع الحالي 2013-SESRIC-0111 إلى أبعد المراحل بتوسيع نطاقه ليغطى جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. و نظرا للحاجات الكبيرة لهذه الدول في مجال إحصاءات السياحة ، ستشمل المرحلة الثانية من هذا المشروع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و سيتم تنفيذ المشروع من قبل مركز أنقرة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية.

وفي هذا الصدد، أعلم المندوبون باصدار استبيان جديد أعد مؤخرا بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية من أجل مواصلة تنظيم دورات تدريبية جديدة عن إحصاءات السياحة ليكون أكثر تركيزا على احتياجات البلدان في بلدان التعاون الإسلامي المهمة. و ستقيم أمانة OIC- STATCOM نتائج الاستبيان ليطمأنى و احتياجات وقدرات التدريب بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و ذلك من أجل تنظيم أنشطة تنمية القدرات الإحصائية ذات الصلة في المستقبل القريب.

كما تم الوقوف عند الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في تحقيق مشروع OIC-CPOS و الرفع به إلى المستوى المطلوب حيث من المقرر في المرحلة التالية من المشروع تقديم أعضاء لجنة الاختبار لمواد التدريب وأسئلة الفحص بحلول نهاية فبراير 2016. وقد أعدت أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون تقييما أوليا لطلبات الترشيح أظهر توفر 33 خبيرا من 17 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي على المؤهلات اللازمة للعمل كعضو في اللجنة التنفيذية والمساهمة في إعداد المواد التدريبية وأسئلة الاختبار عن 47 نشاطا

إحصائياً وفقاً لتصنيف "تصنيفات الأنشطة الإحصائية" (CSA). ومن أجل هذه الغاية، عبرت الأمانة العامة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي عن عزمها على المضي قدماً في توقيع العقود مع أعضاء الهيئة الحالية للجنة التنفيذية كما أبلغت المندوبين أنها ستواصل جهودها للحصول على خدمات تطوير وصيانة منصة للتعليم و الفحص الإلكترونيين و ذلك لغرض النشر.

وقد تم التركيز في الأجزاء التالية من العرض على التطور المحرز في دمج "أسئلة المسوح في التبغ" (TQS) في استطلاعات الوطنية بالبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي . ويهدف المشروع إلى بناء القدرات في مجال إحصاءات الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO)، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) ومؤسسة CDC. و تم إطلاع اللجنة بالتطورات الأخيرة بخصوص مشروع "قاعدة بيانات الصناعة المالية الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي " المضطلع به بالتعاون بين مركز أنقرة ومركز البنك الدولي لتنمية المالية الإسلامية و البنك الإسلامي للتنمية (IDB). و سيتم تنفيذ المشروع في ثلاث مراحل وهي: تصميم المشروع ،تحليله وتنفيذه.

كما أعرب المندوبون عن تقديرهم لجهود الأمانة في مجال إحصاءات الفقر والسياحة وبرامج بناء القدرات و باقي المشاريع الجارية الأخرى. و ركزت التعليقات على زيادة عدد الدورات التدريبية عن طريق نظم التعلم الإلكتروني و النقاشات حول المراحل الأخرى نظراً للخصائص خاصة على المستوى الوطني و العبء التي تتكبدته الأمانة بسبب مشاركة خبراء من مختلف البلدان.

و قدم السيد السفير موسى كولاكليكايا، المدير العام لمركز أنقرة، بعض التفسيرات المتعلقة بالتعليقات والاستفسارات التي تم تقديمها ، و أفاد أنه بناء على ولايته والحاجة المتزايدة و

المتنوعة للبلدان الأعضاء، فإن المركز مستعد لزيادة عدد الدورات التدريبية، ليس فقط في مجال الإحصاء ولكن في أكثر من 20 مجالاً مختلفاً آخر.

3- تحديث مكاتب الإحصاء الوطنية بالبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي عن طريق تطبيق نهج ابتكارية و الاستخدام الفعال لقنوات الاتصال البديلة في عملية نقل الإحصاءات الرسمية

تواصلت الدورة الخامسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بجلسة حول " - تحديث مكاتب الإحصاء الوطنية بالبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي عن طريق تطبيق نهج ابتكارية و الاستخدام الفعال لقنوات الاتصال البديلة في عملية نقل الإحصاءات الرسمية ". في الجزء الأول من الجلسة، قدم السادة نياكاسي م.ب سيانغ ، خبير عام في الإحصاء بمكتب غامبيا للإحصاء، و محمد صادق عليبور، نائب رئيس الحسابات القومية و الاقتصاد، بالمركز الإحصائي لإيران، و مريم آل عقيل، المدير العام لمكتب الإحصاء المركزي الكويتي، و يوراي ريبكان، مدير شعبة الإحصاء بالإسكوا، عروضاً حول تحديث مكاتب الإحصاء الوطنية من خلال أساليب مبتكرة كما عرض السيد مصطفى حقي أوزيل، رئيس وحدة التنسيق الإحصائي و الموضوعات الخاصة بمنظمة العمل الدولية تطبيقات منظمة العمل الدولية المتعلقة بجمع ونشر البيانات على المستوى العالمي.

أما في الجزء الثاني من الدورة، فقد تبادل السيدات و السادة: هارونا كوني، مساعد المدير العام للمديرية الوطنية للإحصاء والمعلوماتية في مالي، و حفصة صالح، مدير قسم تنسيق البيانات بدائرة الإحصاءات العامة في ماليزيا، و عائشة حمود مسلم آل-عصبي، المدير التنفيذي لقسم الاقتصاد الكلي و إحصاءات القطاع بالمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بعمان، و دوغان بونجو، رئيس قسم معهد الإحصاء التركيبيتركيا، التجارب و الخبرات القطرية

المشتركة في ما يخص الاستخدام الفعال لقنوات الاتصال البديلة في عملية نقل الإحصاءات الرسمية في بلدانهم.

وفي الجزء المتعلق بالأسئلة والأجوبة (Q&A) ، وجه المندوبين للمتحدثين الأسئلة التالية:

- هل توجد قواعد و حدود للوحدات التي ألحقتها مالي بالمسوح؟ ما هو حجم المعاينة؟
- كيف تقوم اللجنة الإحصائية TurkStat بتحقيق معدل استجابة عال لاستبيانات رضا مستخدميها؟ كيف يتم التعامل مع مسألة الخصوصية أثناء عملية المسح؟

وردا على هذه الأسئلة، ذكر مندوبو البلدان المعنية أن هنالك قيودا على الوحدات الملحقة إذ يتم جمع الاستبيانات أربع مرات مع إدراج وحدتين في نفس الوقت. ويجرى استخدام 200 عينة لإنتاج الإحصاءات المطلوبة، وذكر وفد اللجنة الإحصائية TurkStat أنه على علاقات وثيقة مع الجهات المعنية من أجل الحفاظ على نسبة استجابة عالية لمثل هذه الاستطلاعات . أما بالنسبة لمسألة الخصوصية، فإن القانون التركي الخاص بالإحصاءات الرسمية يطالب لجنة TurkStat بالحفاظ على سرية المعلومات التي يتم جمعها خلال هذه الدراسات الاستقصائية . و من بين الأسئلة التي تم طرحها في استبيان رضا المستخدمين التي أجرتته اللجنة سؤال ما إذا كان المستخدمون يعتقدون أن اللجنة الإحصائية تشارك معلوماتها مع أطراف ثالثة.

4. نظم مراقبة و تقييم الإحصاءات الرسمية (تقييم الأقران) نحو نظم إحصاءات وطنية أكثر كفاءة

ابتدأ اليوم الثاني من الدورة الخامسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي يوم 13 مايو 2015، بجلسة تحت عنوان " نظم مراقبة و تقييم الإحصاءات الرسمية (تقييم الأقران) نحو نظم إحصاءات وطنية أكثر كفاءة "، حيث قدمت السيدة كلوديا يونكر، رئيس وحدة التعاون

الإحصائي بيوروستات، عرضا بعنوان "التقييم العام" أطلعت من خلاله المندوبين على تجربة بيوروستات في تنفيذ عمليات تقييم متنوعة (استعراضات الأقران والتقييمات العامة و استعراضات القطاع، وأداة "سناشوت") على مستوى الاتحاد الأوروبي (مع الوقوف لفترة وجيزة على أحدث جولة من استعراضات الأقران في الدول الأعضاء) وخارجه ، مسلطة بذلك الضوء على عملية التقييم والتحديات والفوائد التي يمكن أن تترتب عنها . كما قدمت خيارات مختلفة أيضا على كيفية الشروع في تقييم نظم الإحصاءات الوطنية NSS، كاللجوء لاستخدام أداة "سناشوت" أو استبيانات التقييم الذاتي. كما قدم السادة : مودوساندا، كبير موظفين التنفيذيين بالمعهد الوطني للإحصاء في الكاميرون، والسيدة غادة محمد عبد السلام ، خبيرة الإحصاء بالجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء بمصر، والسيدة منى زغولي ، المدير المركزي لنشر نظام المعلومات والتنسيق بالمعهد الوطني للإحصاء في تونس، والسيد غردال كديك ، رئيس التعاون الدولي و التنسيق بين الاتحاد الأوروبي بمعهد الإحصاء التركي بتركيا، عروضاً عن ممارسات بلدانهم في ما يخص الاستعراضات الأقران والقطاع التي تضطلع بها الجهات المعنية الوطنية والدولية.

و في الجزء المتعلق بالأسئلة و الأجوبة (Q&A)، وجه المندوبون للمتحدثين الأسئلة التالية:

- من الذي يمول بعثات الأقران أن ترسل إلى البلدان الأعضاء؟ هل هذه البلدان مطالبة بتقديم أدلة لتبرير وضعها؟

- ما هي الإجراءات المتخذة لإقناع المكاتب الإحصائية الوطنية لتشارك في عملية تقييم الأقران؟

- على أي أساس يتم اختيارالقائمين على مهمة تقييم الأقران؟ هل يوجد أي نظام اعتماد مطبق يتم اللجوء إليه عند عملية التقييم؟ هل يتوجب على مكاتب الإحصاء الوطنية إعداد مدونة قواعد الممارسة قبل الشروع في عملية تقييم الأقران؟

وردا على هذه الأسئلة ، أفادت السيدة جنكر أن تمويلات البعثات تأتي من ميزانية اليوروستات أو ميزانية برامج التعاون الأخرى، إلا أنه ينبغي استكشاف آلية تمويل مشروع تقييم الأقران المتعلق بالدول الأعضاء، إذ تستدعي تقييمات الأقران التي يشارك فيها الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي جمع أدلة ميدانية ، إلا أن فريق الجمع قد تواجهه مشاكل في الحصول على نسخ مترجمة للوثائق المتعلقة بالدول التي تم تقييمها فغالبا ما تكون هذه الوثائق متوفرة باللغات الرسمية لهذه البلدان.

وأضافت السيدة يونكر أن تقييم الأقران يستند على موافقة مكاتب الإحصاء الوطنية. وقالت أنها شهدت بعض التحير عند المكاتب الإحصائية الوطنية التي كانت مترددة في المشاركة في عملية تقييم الأقران؛ وقد حاولت يوروستات إظهار الفوائد التي قد تحققها هذه المكاتب إذا ما حذت حذو المؤسسات المماثلة لها، مما اقتنعها بتنفيذ التقييم. غير أن التقييم الذاتي قد يكون نقطة انطلاق جيدة بالنسبة لبعض المكاتب الإحصائية الوطنية. وكانت لبعض المكاتب الإحصائية الوطنية بعض التخوفات من نشر التقارير عند نهاية عملية التقييم ظنا منها أنها قد تخلق لها بعض المشاكل، خصوصا أنها تضم عددا من توصيات التحسين التي يمكن أن تفسر على أنها نتائج غير مرضية للعمل التي تقوم به هذه المكاتب. غير أنه وبما أن يوروستات لا تنوي إلحاق الضرر بموقف المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء، بل أنها تهدف لتقديم توصيات تحسن من الأنشطة الإحصائية لهذه المكاتب لتتماشى مع المعايير الدولية، فإن الاستنتاجات التي تخلص لها التقارير تتم مناقشتها مع الإدارة العليا للمعهد الوطني للإحصاء في نهاية المهمة الميدانية ويتم أخذ ملاحظاتها و مخاوفها بعين الاعتبار قبل الشروع في نشر التقارير.

أما بخصوص اختيار القائمين على التقييم ، فقد أوضحت السيدة يونكر أن عملية الاختيار تستند على السير الذاتية للمرشحين و مدى خبرتهم في العمل بالمكاتب الإحصائية أو إدارتها و

تجارهم السابقة في مجال تقييم الأقران. كما تقوم يوروستات في بعض الأحيان بتدريب الأشخاص القائمين على التقييم. ويعتمد تقييم نظم الإحصاء في بلد ما على الإطار المناسب نظرا للمنطقة أو البلدان: إذ قد يتعلق الأمر بالميثاق الأفريقي للإحصاء أو بمدونة قواعد الممارسة للآلية الأوروبية للجوار. جنوب أو المبادئ الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بالإحصاءات أو غيرها..

5- الأولويات الاستراتيجية ل" الإجراءات الوطنية لحث مكاتب الإحصاء الوطنية على اتباع جدول الأعمال التنموي لمرحلة ما بعد 2015

وفي الجلسة المواضيعية الأخيرة بعنوان " الأولويات الاستراتيجية ل" الإجراءات الوطنية لحث مكاتب الإحصاء الوطنية على اتباع جدول الأعمال التنموي لمرحلة ما بعد 2015" ، ركزت السيدة كيكو أوساكي توميتا، رئيس فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية بالشعبة الإحصائية للأمم المتحدة على تطوير العمل على خلق إطار مؤشرات وطني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) بالتعاون مع جميع الجهات المعنية ومقدمي البيانات. و ساهم كل من السيد بيترو جيناري، كبير الإحصائيين ومدير شعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة، والسيد جون هاموك ، مؤسس مشارك بمبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية OPHI ، والسيد تيلو كلاين، محلل باتحاد شراكة الإحصاء 21 في الدورة من خلال تقديم معلومات قيمة حول الأهداف الإنمائية المستدامة. وفي هذا السياق، قدم كل من السادة حميد زيدوني ، نائب المدير العام لمكتب الوطني للإحصاء بالجزائر، ومحمد عبد القادر مياح، المدير المشترك بمكتب بنغلادش للإحصاء، و ويناندين إماوان، نائب كبير الإحصائيين بالمعهد الأندونيسي للإحصاء عروضاً مركزين بشكل خاص على الأنشطة الإحصائية الوطنية لدعم نظم الإحصاءات الوطنية في إطار جدول الأعمال التنموي لمرحلة ما بعد 2015.

وسلّطت جلسة الأسئلة و الأجوبة التي عقبّت العروض على تفاصيل الدورة التدريبية المتعلقة بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) الذي سينظمه مركز أنقرة بالتعاون مع البنك الإسلامي، ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية في السنغال في الربع الأخير من سنة 2015.

6. المناقشات المفتوحة والجلسة الختامية

وفي الجلسة الختامية، أطلع السيد محمود عبد الرحمن، مدير عام مديرية إحصاءات المناطق بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المندوبين عن تولي بلده رئاسة اللجنة التنفيذية للرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS) لفترة ما بين 2015 - 2017. أما السيد حسين علي جوري، نائب المدير العام لمديرية الإحصاء الوطني بالصومال، فقد تحدث عن الحالة الراهنة للنظام الإحصائي الوطني في الصومال. و عقب هذه المناقشات اعتماد المشاركين لمشروع قرار للدورة الخامسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-StatCom إذ ستعقد الدورة القادمة للجنة سنة 2016.